PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Osboa**
DATE:	**14-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**In just 2 years: 130% rise in drug prices**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Hoda Shehab**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

خلال عامين فقط..

١٣٠٪ زيادة فى أسعار الأدوية

هدى شهاب

انعكست أزمة الدولار على ارتفاع التكلفة الإنتاجية لمصانع الأدوية بنحو ٦٠٪ لاسيما أن صناعة الدواء فى مصر تعتمد على استيراد الخامات من الخارج وفقا لسعر الدولار وهو ما انعكس حتما على أسعار الدواء فى مصر. وخلال الأيام القليلة الماضية بدأت الصيدليات تنفيذ قرار وزارة الصحة برفع أسعار ٥٤ نوعا من الأدوية. وتشمل هذه الزيادة المضادات الحيوية وألبان الأطفال وأدوية لعلاج التقرس ومستلزمات وبعض مستحضرات التجميل. ووصلت الزيادة فى بعض الأدوية إلى ٤٠ جنيها زيادة على السعر القديم. تأتى هذه الخطوة بعد خمسة أشهر فقط من قيام وزارة الصحة برفع أسعار ٣٠ نوعا من الدواء شملت المحاليل الوريدية وألبان الأطفال وأمراض المسالك البولية وغيرها وهو ما قابله المواطن المصرى البسيط بالرفض التام. لاسيما أن تلك الأدوية تعد ضمن الأدوية الأكثر تداولا بين فئات كبيرة من الشعب المصرى لتدنى أسعارها نسبيا مقارنة بأدوية أخرى أكثر تكلفة ما سيحمل المواطن البسيط أعباء مالية جديدة خاصة فى ظل غياب نظام للتأمين الصحى الاجتماعى الشامل وضعف ميزانية وزارة الصحة الذى يقف حائلا أمام تقديم خدمة طبية وعلاجية مقبولة لهذا المواطن الكادح.

وفى جولة قامت بها «الأسبوع» داخل عدد من الصيدليات رصدنا حالة من الاضطراب والسخط سيطرت على كل من المواطنين والصيادلة. فى البداية علقت الدكتورة نهى عبد العزيز عضو نقابة الصيادلة ومالكة إحدى الصيدليات على حقيقة ارتفاع أسعار الدواء قائلة: «بالفعل زادت أسعار الأدوية بعضها زاد بشكل غير معقول والبعض الآخر يزداد سعره بشكل متكرر، ولكن بمعدلات منخفضة وهو ما يشكل غير معقول والبعض الآخر يزداد سعره بشكل متكرر، ولكن بمعدلات منخفضة وهو ما لا يتلاءم أبدا مع قدرات المرضى الفقراء خاصة أن الغلاء شمل العديد من الأدوية الشائعة، ولا نعرف الحل. فنحن الصيادلة مضطرون للبيع بالأسعار الجديدة، وإلا ثم تعطيش السوق». مؤكدة أن سبب رفع أسعار الدواء هذه المرة جاءت فى توقيت غير ملائم لاسيما أن الأشهر القليلة الماضية قد شهدت ارتفاعات متتالية لأسعار الدواء فى خلال الأوضاع الاقتصادية السيئة التى أثرت على أسعار كافة السلع ليزيد غلاء الدواء الأعباء على المرضى الفقراء.

واستطردت «عبد العزيز» فى حديثها قائلة: «حينما نتتبع الزيادات الأخيرة فى أسعار الدواء نجدها توضح لنا الفجوة الكبيرة التى شهدها قطاع الدواء فى مصر. ففى أقل من سنتين فقط ارتفعت أسعار الدواء فى مصر بنسب تتراوح ما بين ١٠٠-١٢٠٪ فى العديد من الأدوية المهمة التى لا غنى للمصريين عنها. فقد شملت الزيادات الأخيرة ارتفاع أسعار بعض الأدوية من ٤ جنيهات إلى ٥٠، ومن ١٠ جنيهات إلى ٧٠ جنيها ومن أهم الأدوية التى شملتها الزيادة دواء «الفرس كولشيسين» وكذلك لبن الأطفال «بيبى لاك» وهيبرو بردو» وحقن «زى» وحقن «إندوكسان». هذا بجانب اختفاء أخرى مثل دواء «الهاء البيضاء للعين دكونزيبر جيل» ودواء «ضغط الصداع» «نيستن فالينت» وغيرها من الأدوية التى توقف استيرادها نظرا لارتفاع سعرها. وبالطبع الشركات التى ستأخذ على عاتقها استيراد تلك الأدوية ستتخذ قرارا برفع أسعارها».

وأشارت قرارات وزارة الصحة الأخيرة برفع أسعار الدواء غضب المواطنين لتقاطها بالرفض التام مؤكدين أن هذه ليست المرة الأولى التى تسعى الوزارة لتحريك أسعار الأدوية الأكثر تداولا بين فئات كبيرة من الشعب المصرى دون مراعاة للبعد الاجتماعى لملايين المواطنين الذين سيتحملون تكلفة أعباء جديدة تلتهم جزءا كبيرا من دخلهم فمن جانبها تقول سماح عبد ربه منزل: «اشترى أكثر من ثلاث عبوات شهريا لبن أطفال لابنتى الصغيرة وعند كل مرة أذهب لشراء اللبن أجد سعره ارتفع بضعة جنيهات هذا إلى جانب مصاريف الدواء ما يحمل عائلتى عبئا ماديا كبيرا».

وتضيف ماجدة إبراهيم «موظفة» قائلة: «أعانى أنيميا حادة من سنة ما يستلزم تناول عدد من الأدوية والفيتامينات ولكن بسعر كل منها مرتفع. فعندما ذهبت أول مرة لشراء عبوة واحدة من الفيتامين وجدتها بـ ٤٥ جنيها وبعد عدة أشهر وجدتها قد تعدت حد الـ ٩٠ جنيها ما يرهقنى ماديا خاصة أنى لا أحصل على دواء من التأمين الصحى».

ومن جهتها أوضحت د. نشوى التهيمى أستاذ الكيمياء بكلية صيدلة جامعة حلوان وعضو جمعية تطوير مهنة الصيدلة، أن صناعة الدواء فى مصر تحتل المرتبة الثالثة فى أولوية استخدام الدولار بعد قطاعى المنتجات الغذائية والطاقة لاسيما أن الدواء أحد أهم السلع الاستراتيجية التى لا يمكن الاستغناء عنها، ولأن الدولار العملة المستخدمة فى شراء مواد الإنتاج فارتفاع قيمته سيؤدى مباشرة إلى ارتفاع التكلفة النهائية للدواء. مؤكدة أن مشكلة الدواء فى مصر لا تقتصر فقط على ارتفاع سعر الدولار المطلوب لاستيراد قطع الغيار والمواد الخام، ولا تقتصر مشكلة الدواء فقط على ارتفاع العملة الصعبة مقارنة بالجنيه المصرى ولكن بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد وتغيير أسلوب دفع ثمن المواد فبعد أن كانت المصانع من قبل تستورد المواد ثم تدفع فيما بعد، أى بعد التصنيع والبيع، الآن تغير الوضع وعليها أن تدفع مقدما مما يعرض الشركات المستعدة لمشكلة سيولة مما يؤخر عملية إنتاج الدواء، كما ظهر مؤخرا قرار يقضى بضرورة تحليل المواد الخام المستورد بالموانئ قبل السماح بدخولها مصر. وهذا القرار زاد من المشكلة، حيث يتم ترك المواد الخام بالميناء فترة طويلة حتى يحين دورها فى الخضوع للتحليل. الأمر الذى قد يؤدى إلى تلفها وتغير مواصفاتها. وتكبد المستوردين خسائر بالملايين.

ونوهت التهيمى إلى أن التحريك المستمر لأسعار الدواء وأثره على الصناعة والمرضى على حد سواء، استطردت «التهيمى» قائلة: «إن تحريك السعر أحيانا يكون ضرورة ملحة خاصة أن كثيرا من الشركات المنتجة للدواء تتكبد كل عام خسائر فادحة تقدر بالملايين، فمثلا شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة تواجه مشكلات كبيرة، فلديها ١٢٠٠ صنف دواء مسجل، تتكبد فى ٦٠٠ نوع منه خسائر فادحة، وبالتالى إما تتوقف عن إنتاجها وإما تبحث عن البديل الذى يتم استيراده بعشرة أضعاف السعر.

وبالحديث عن الحلول الممكنة، تابعت «التهيمى» قائلة: «ينبغى على الدولة أولا العمل على مواكبة أسعار الطاقة الزائدة وتطوير المصانع وكوادرها البشرية مع العمل أيضا على رعاية ودعم المرضى الفقراء من خلال مجانية العلاج بالمستشفيات الحكومية وتوفير التأمين الصحى الشامل ليغطى كافة المرضى المصريين مع مد الوحدات الصحية والمستشفيات الحكومية بتبرعات وأدوية حتى يتسنى للمريض الحصول على الدواء مجانا بالمستشفيات».

وكنتيجة مباشرة لارتفاع التكلفة الإنتاجية للدواء فى مصر مقارنة بسعر بيعها ارتفعت نواقص الأدوية من السوق المحلية خلال الشهر الماضى لتصل لـ٨٠٠ مستحضر دوائى، ضمن الأدوية التى يكون الطلب عليها ملحا لأصحاب الأمراض المزمنة. وهنا لتقديرات نقابة الصيادلة، ما اضطر المرضى للحصول على بديل أقل جودة وفعالية من الدواء الأصلى. من جهته أكد د.سامح عبد المعز، عضو نقابة الصيادلة وعضو اتحاد الصيادلة العرب، أن ارتفاع الدولار أصبح خطرا كبيرا يهدد سوق الأدوية فى مصر نظرا لعدم قدرة الشركات على توفير أسعار المواد الخام المستوردة التى تستخدم فى صناعة الدواء.

فئات أسعار الدواء فى ظل تزايد أسعار الدولار كبد الشركات المنتجة خسائر كبيرة ما أدى إلى توقف بعض الشركات عن العمل وهو ما نتج عنه نقص عدد كبير من الأدوية من السوق المحلية. مشيرا إلى أن التكلفة الإنتاجية للأدوية شهدت ارتفاعات متتالية منذ عام ٢٠١٢ خاصة بعد زيادة الدولار بنسبة تزيد على ٤٠٪ خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وبالحديث عن كيفية إصلاح المنظومة العلاجية فى مصر وتوفير الدواء بأسعار مناسبة، أضاف «عبد المعز» إن الأزمة الحالية هى سوق الأدوية هى نتيجة طبيعية لسوء التخطيط وغياب السياسات الدوائية المتبعة فى معظم دول العالم لتلافى المشكلات وتوفير العلاج لذا ينبغى على الحكومة أن تعمل على وضع البدائل وخطط جديدة لإصلاح المنظومة العلاجية بالعمل على إنشاء هيئة مستقلة عن وزارة الصحة تتابع المشكلات التى تعلق بقطاع الدواء فى مصر مع التوجه إلى إنشاء مصانع لإنتاج المواد الخام فى مصر بدلا من استيرادها من الخارج ما سيقلل من التكلفة النهائية للدواء، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للخوض فى هذا المجال، وتذليل العقبات أمام الشركات الجديدة لتشجيعها على دخول السوق. أخيرا أن يتم العمل على وضع آلية متكاملة لتعويض غير القادرين عن زيادة الأسعار.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET